

من الاثر مسئلة للقاضي مع المسجون من التمتع بروحته اذا اراد مصلحة
في الزوج مسئلة للزوج من زوجة من عايدة ابونا وشهره وعاشا بها
وجانح ولدها والاولى خلافة في الزوج في الشهادتين
من شخص امام الزوج ابنته السكينة بها كان ملك ما وابت بتم في الزوج
ثم خرج عن ذلك بعد شخص من سنه ولم يعلم الزوج في كسبه من عشرين
بعد رجوعه قبل اقبل قوله في الزوج المذكور بمسنة ام بلاهين وهل الشافعي
الحكم بجمعة رجعية اعتقادا على قول ام ساء على آخر الصحاح في الروضة
ان هبة سابع العارضة ام او المهر محرم فان قلنا انها عارضة
فاطلقت الشفاعة فلا عن القفال ان المستعمل لو استعمل العين المالك
ما هلا بالزوج فلا حرج عليه فقوله ام العمد ما قاله ابن الرفعة
ان الاشياء تحريم على ان من اتبع له شي اذا اكل منه بعد رجوع البيع
ما خلا من بيع ام لا يورثه قوله ان الجهل لا يورث في حبان الشفاعة
فاجاب بان لا يقبل قول البيع في رجوعه المذكور ان الزهري المالك
له وقلنا انه تلزمه اخرة بالتمتع بعد الامسية فليس الجاهل ان اتقى
الحكم بجمعة اعتقادا على قول المهر من الزوجين ان هبة سابع
اللا هبة لا تلزم الا بقبولها وهو كسرها وها والمعمد في مسئلة
العامة ما نقله عن القفال ومحل موهم ان العنان لا يختلف بالجهل
وعليه ان الماسط على المالك ولم يقصر بترك اعلانه والمستعمل قد
سلطه المالك وقصر بترك اعلانه والله اعلم قال
الحل في بعض
الحا وفتحا وهو النزاع ان كلام الزوجين لباس الاخر وكانه مفارقة
الاثنين لاسم هو فقرة ولو لم يلف مفارقة بعض مقصود راجع لجهة
الزوج وان كان خمسة ملتم لموض وضلوض وضيقه ونزوح
وشتر في حق طلاقه من غير محرم عليه سبعة مسئلة
يقدر في بعض الحكم كونه عوضه مقصودا كما زاد الماوردى ولو
ميتة فلو خال على دم ونحو فرجعي وكونه راجعا الي الزوج وانها

نقلا

نقلا عن القفال واقتراه لغيره علق الطلاق بالمرأة ما لم يعلم فانما هو
ما لها على غيره فرجعي هو قوله فرجعي ان لم يعلق بغيره من التصحيح
مسئلة قول المنهاج وذكر لفظ المثل صحيح وفي قول كناية فعلى الاول
لوصي بغير ذكر مال وجب المثل والا حمله المراد في قوله في القفا
على ما اذا اوصى بغيره وهو النسب وما حصر ما حصر بين الروضة
والمنهاج انه اذا قال خالعتك وذكر المال او نزل كان باينا وان لم
يذكر المال ولم ينوع ونوى الطلاق كان صحيحا وان لم يذكر شيئا ولم
ينوع ولم ينو الطلاق كان لغوا في مسئلة فمن قال لزوجتي ابرئني
وانا اطلقك فقال له ابرئك الله فقال له انت طالق وهي حاضلة
بالقدر المبرأ منه قبل بقول صحيحا باينا واذا ابرئته من مقلوم وطلقها
بعد البراءة بسؤالها بان قالت ابرئك من كذا فطلقني فطلقها او
قال لها ابرئني وانا اطلقك فقالت ابرئك فطلقها قبل بقول صحيحا
باينا انه اصل الشية الرملة انما السالبة الاولى منقصة فيها
الطلاق صحيحا اما الخالدان كما ضربتان فان طلقها فيها في قايمة براءة
وقرر ما ساقا والواقع صحيحا والله اعلم مسئلة وان اثنين يهر المثل في مسئلة
الخلع بالجهول اذ الم يعلق او علق باعطائه فقلنا ان ابرئني من دينك
فانت طالق فابرايته وهو جهول لم يطلق لعدم وجود الصفة مسئلة
اذ علق طلاق زوجته على البراءة من صداقتها او شي من كان معلوما
فابرئته من المعلوم فان كانت زخوة صححت المرأة ووقته الطلاق باسما وان
كانت سفيرة او فاصرة وقع صحيحا ولا يبرأ الزوج من ابقائه شيئا من الذين
الجمعي تمتع بهم من الذمعي اذا اختلعتا الهاب صداقتها او
بالمرأة منه او على ان الزوج يرى من الصداق او قال للزوج طلقها
فانت بري من صداقتها والنصوص ان الطلاق يقع صحيحا وكايد الزوج
والمرأة الهاب شيين وقيل لا يقع الطلاق اصلاحا كالقول الكاذب في مسئلة
قال ابن حنبل في شرحه المنهاج ضبط مسائل الباب بان الطلاق اسان يقع